



وزارة الاقتصاد
دائرة مناطق الصناعة

إعلان حول إمكانية الحصول على حقوق في الأراضي لإقامة مشاريع صناعية أو شغل في مناطق الأفضلية الوطنية

بموجب المادة 25 (5) من أنظمة واجب المناقصات للعام - 1993 ، يعلن بهذا عن إمكانية منح حقوق في الأراضي بإعفاء من واجب المناقصة لغاية يوم 31.12.2017 ، في مناطق أفضلية وطنية حسب تعريفها في الإضافة الثانية في قانون تشجيع الاستثمارات المالية، للعام - 1959 ، لإقامة أو توسيع مشروع مجال عمله الصناعة أو الشغل ، أو بناء مباني للإيجار للصناعة أو للشغل ، وذلك في منطقة صناعية يوجد لها خارطة بناء مدن مصدقة للصناعة أو للشغل . هذا الإعلان يحل محل الإعلان السابق المنشور بتاريخ 15.02.2015 . في حالة تغيير و/أو حثلة لأحة المناطق الصناعية ، المحددة من ضمن الإضافة الثانية لقانون تشجيع الاستثمارات المالية ، للعام - 1959 ، المفضلة فيما يلي- قبل الموعد المذكور أعلاه، ينشر إعلان جديد بهذا الموضوع

أبو سنان***	الزراير***	بلدات المجلس الإقليمي مطيه آشور هيمك**	عيمك يزرايعيل- مفعالي هيمك
أبو قريبات	حوسن	بلدات المجلس الإقليمي مطيه بنيامن	العفولة
أفشلوم	حوراه***	بلدات المجلس الإقليمي مطيه يوسف**	عرعة في الشمال***
أوفكيم	حلامي (نوف تسوف)	بلدات المجلس الإقليمي مروم هليل**	عراة
أور عيفا*	حتصور هليليت***	بلدات المجلس الإقليمي مرحفيم **	عروعر (عرعة في التقب) **
أم الفحم***	طبريا	بلدات المجلس الإقليمي عيمك هيردين**	بارك تسفئيم
أور هنير	طمرة***	بلدات المجلس الإقليمي عيمك همعنوت**	بارك تسفوت روتم
إكسال	يسود همعلاه***	بلدات المجلس الإقليمي عيمك يزرايعيل**	البقيعة - كسرى سميع**
إمات	بكنعام***	بلدات المجلس الإقليمي عرياه**	ص.ح.ر.
ألون تابور	يروحام	بلدات المجلس الإقليمي رمات هنيحف**	تسيبوريت
ألبي منشة***	القدس- هار هوتسفيم	بلدات المجلس الإقليمي سدوت هنيحف**	صفد
الكنة***	القدس - عطروت، وادي الجوز، جفعات شأؤول، تلبوت***	بلدات المجلس الإقليمي شاعر هنيحف**	كدمات جليل***
أفكيم	بركا***	بلدات المجلس الإقليمي تمار**	كطوراه
أفراة	كسيفة***	مطولاه*	قلنسوة***
أريئيل - غرب	كفر كنا***	ميشور أدوميم	كتسرين
أسدوت يعقوب	كفر قاسم***	ميشور روتم	كريات أربع
أشكولون*	كفار تابور*	معلبة أفرام	كريات جت
باقة - جت	كرميل	معلوت ترشيحا - كورن***	كريات ملاخي والمنطقة الصناعية تموريم***
بئر طوفيا*	لهفيم - عيدان هنيحف***	المغار***	كريات شمونة - الجليل الأعلى
بئر السبع	اللقة***	متسيبه رامون	كرني شورون
البيعية الجديدة	مفوت جليوع - حيفر	ناووت حوفاف	الرامة***
بيت شان	مفوت حرمون	نهاريا***	رهط***
بيت شمش*	مبوعيم***	نقبة زهر	رمات نيجف
بنتار عيليت	مجدال هيمك	ناحوم*	شقيب السلام
بني يهودا	مجدل شمس***	نيتسني شالوم	شجاي 2000
بار - أون - كيدوميم	مجدال عوز - جوش عتصيون	ن.ع.م	سدوت***
بار ليف***	مجدال تنف	الناصره***	شوكت***
بركان	موديعن عيليت***	تسبرت عيليت***	شاك / شكد
الجديدة- المكر***	المجلس الإقليمي القسوم	تندفوت	شيلاه
جورن***	المجلس الإقليمي نفيه مدار	سرخين***	شلومي***
جازيت	بلدات المجلس الإقليمي أشكول**	سبير - شلهاف	شمعاه - ميتريم
جان نير*	بلدات المجلس الإقليمي بني شمعون**	عوفده	شفاعرو***
دفيراه	بلدات المجلس الإقليمي جولان**	عومر	تل حاي
ديموناه	بلدات المجلس الإقليمي الجليوع**	عزتا- سدوت نيجف***	تمناع
دير حنا***	بلدات المجلس الإقليمي الجليل الأعلى**	عيلون***	طراين
دالية	بلدات المجلس الإقليمي الجليل الأسفل**	عيلوط***	ترديون - مسجاف
دالية الكرمل***	بلدات المجلس الإقليمي هار حفرون	عين حدي	تل السبع***
دلون***	بلدات المجلس الإقليمي حيفر أبلوت**	عكا***	
هار طوف*	بلدات المجلس الإقليمي حوف أشكولون**	عمانويل	

* توسيع فقط.

** في المناطق الصناعية الإقليمية (في مساحة 100 دونم وأكثر) إقامة مصنع جديد + توسيع مصنع قائم. في المناطق الصناعية التي تقل مساحتها عن 100 دونم - توسيع فقط.

*** بموعد نشر الإعلان لا يمكن تقديم طلبات للأراضي في المناطق الصناعية في هذه البلديات ويجب الاطلاع على التعديلات والحثلات من حين لآخر بخصوص تغيير الوضع في المناطق الصناعية في هذه البلديات في موقع انترنت الوزارة.

كل من يرغب بالحصول على توصية لتخصيص حقوق بالأراضي بإعفاء من مناقصة كالمذكور أعلاه، في منطقة صناعية لها خارطة بناء مدن مصادق عليها للصناعة أو للشغل والمنطقة الصناعية موجودة في بلدة مسجلة في اللائحة، يحق له تقديم طلب لتوصية كهذه بموجب أنظمة تعليمات المدير العام، 6.2 (فيما يلي : "التعليمات"). التعليمات منشورة في موقع انترنت الوزارة www.economy.gov.il . يمكن تقديم الطلب على استمارة الطلب المحوسبة فقط (الطلاب المقدمة بطريقة غير محوسبة - على الانترنت - لن تقبل) ، الرابط التالي لدائرة المناطق الصناعية في وزارة الاقتصاد والصناعة فيما يلي : ("الوزارة") بالعنوان: <http://www.economy.gov.il/Haktaa>

يحتمل أن قسم من القطع المخصصة للصناعة في المناطق الصناعية المذكورة أعلاه تُسوق من قبل سلطة أراضي إسرائيل في مناقصات علنية . توصيات بخصوص تخصيص الأرض كالمذكور أعلاه تمنح بموجب تقييدات الميزانية، لأنظمة البحث في الطلبات حسب المذكور في التعليمات، لتوفر الأراضي، لوضع تطوير البنى التحتية وبموجب قرار الوزارة.

لا تلتزم الوزارة بالاستجابة لأي طلب كان .

يحق لدائرة المناطق الصناعية في وزارة الاقتصاد والصناعة في أي وقت إغلاق المنظومة المحوسبة لتقديم الطلبات لمناطق صناعية معينة. إعلان بخصوص ذلك ينشر في موقع انترنت الوزارة.

منح الحقوق في الأراضي تتم من قبل سلطة أراضي إسرائيل فقط بموجب توصيات الوزارة وبالخضوع لكافة الأنظمة ، الشروط، الدفعات والقوانين القائمة في الوزارة وفي وسلطة أراضي إسرائيل .

العنف بين الوقاية والعلاج



بقلم: الإعلامي محمد السيد

يقولون اذا أردت أن تدفن قضية ما فشكّل لها لجنة، وهذا ما ينسحب على قضية العنف الذي يدك مجتمعنا العربي، فبدلاً من وضع البرامج المهنية يتسابق السياسيون على تبني الحلول من خلال تصريحات نارية ووقفات احتجاجية ومشاركات في اجتماعات تعقبها تصريحات اعلامية كلها تستنكر الآفة الدخيلة على مجتمعنا.

هذه التحركات لم تخل من العنف أو أحد أشكاله، كما أن المتحرك ضد العنف لا يخلو من ممارسته في عمله وقيادته وتصريحاته دون أن يتساءل عن انعكاس ممارساته على الشارع الذي بدأ يتعود تدريجياً على تكريس ثقافة العنف.

لجنة المتابعة لشؤون العرب في إسرائيل وضعت نصب عينها آفة العنف وتتفرع منها لجنة خاصة بمحاربة العنف، ومجرد الاسم ان كان لجنة مكافحة العنف أو محاربهه أو وأده فهي أسماء عنيفة، كما أن كافة المتحدثين من المتابعة يعترفون ان اللجنة غير قادرة على محاربة العنف أو القضاء عليه ، وان الشرطة هي القادرة على ذلك لكنها لا تفعل.

عند وصول خبر عن مصرع أحد ابنائنا تجري الاتصالات وتتعدّد الاجتماعات التي لا تخلو من ما يشبه ثقافة العنف، ويتسابق المجتمعون للفوز بتصريح اعلامي يزفون لجماهيرنا نتيجة اللقاء الذي يأتي غالباً داعماً ومؤسساً لجريمة العنف التالية، من خلال الهروب الى اولادنا وبناتنا الذين لا علاقة لهم بالعنف والزج بهم في هذا المستنقع، بإعلانهم القرار المجنون بتعطيل الدراسة وإبقاء طلابنا في البيوت والشوارع وتعطيل الامهات عن عملهن للبقاء الى جانب ابنائهن.

المدارس التي تبعد الأولاد عن العنف المتدفق في شوارعنا، يغلقها القرار غير المدروس والناجح عن يائس وعاجز وربما مستفيد على حساب المأساة.

لم يتوقف الأمر عند المدارس بل يطال أحياناً المحلات التجارية التي يغلقها القرار ويدفع بمواطنينا الى التدفق للأسواق الاسرائيلية التي وكأني بأصحابها يضرعون الى الله أن يأخذ بيد المعلنين عن الاضرار لمزيد من هذه الاعلانات، وان يزداد العنف ويزدهر لينتفض اقتصادهم .

الملفت أن عجز القيادة التي من المفترض أن تعالج آفة العنف عن القيام بدورها ، ربما لنقص الأدوات كما تدعي أو لأسباب أخرى، لم يجعلها تفتح المجال لخبراء أو عارفين بالأمر وما أكثرهم في مجتمعنا ، لأخذ دورهم وطرح البرامج العملية والأخذ بهذه البرامج ، لأننا لا نريد تقييم الجريمة ونتائجها والعمل على ابرام الصلح بين المتخاصمين فحسب ، بل نريد أن نحاول منع وقوع الجريمة من خلال برنامج متكامل تتبناه تلك القيادة وتأخذ به حتى لو لم يأت لها بالشهرة الاعلامية .

من هنا نرى أن معالجة آفة العنف تدرج تحت عنوان ادارة المشكلة لا حلها، ولو ابتعدنا عن التقييم ولجاناً لما كانت تؤمن به العرب من التطير والتشاؤم ، فلنأخذ بما كانت تؤمن به العرب من باب اللجوء لكل الطرق لحماية مجتمعنا من هذا الوباء، ولنقف مع الذات ونحاول التغيير ، التغيير من الهرم وإسناد الأمر لمن هو به خبيراً وليس من باب ارضاء احزاب وحركات في مواقع تمثيلية في المتابعة ، حتى لو كانت تلك الاحزاب لا تحمل من مفهوم الاحزاب الا الاسم .

ومن أجل التغطية على العجز يلجأون الى ما هو أسهل والمتمثل بالظاهرة التي تمتد في معظم قرانا ومدننا والمتمثلة بتشكيل لجان الصلح ، ففي كل يوم تطالعنا المواقع والصحف عن تشكيل لجنة صلح في هذه القرية أو تلك، هذه التشكيلات تزيد الطين بلة، وما هي الا شكلية تقتصر مهمتها على المشاركة في الجاهات وعقد رايات الصلح ، تاركة الجوهر وهو الوقاية، لأن الصلح له رجال وهم كثيرون وليسوا بحاجة الى لجنة لتحركهم، بل الحاجة هي لبرامج توعوية عنوانها أن العنف في مجتمعنا هو بمثابة حرب حقيقية تستهدف الوجود والثقافة .

ما نريده نهاية هو ان نتساءل عن لجان الصلح في المجتمع الاسرائيلي ، هل من لجان عندهم ؟ أم أن الشرطة هي العنوان وأن كل مواطن يتوجه اليها لأخذ الحق من المعتدي، إلا عندنا فلا بد أن نأخذ حقنا بأيدينا من ابن جلدتنا .

رصاصه طائشة تصيب سيارة في الطيبة ومناشدة لمحاربة ظاهرة اطلاق الرصاص

مكاتب " كل العرب " - الناصرة

رغم حادثة اطلاق الرصاص الطائش قبل اربع ايام الذي اصاب السيدة نادية برانسي (55 عاما) واودى بحياتها عندما كانت جالسة في ساحة منزلها مع قريباتها، الا ان الظاهرة لا تزال مستمرة، وهناك حالة من التذمر الشديد جراء هذه التصرفات. وسط تكرار الحادثة دون حسيب او رقيب، وهذه المرة جاءت بالملكات، إذ تعرض زجاج سيارة مواطن من الطيبة لاضرار، حيث تبين فيما بعد بان رصاصه طائشة كانت سبباً في ذلك.

لوقعت كارثة كبيرة، لكن الحمد لله ان الحادث انتهى على خير وبدون اي اصابات . يشار الى ان عددا كبيرا من سكان الطيبة ناشدوا بمحاربة ظاهرة اطلاق الرصاص على كافة اشكالها، بما فيها مقاطعة الأعراس التي يطلق فيها الرصاص.

تعقيب الشرطة

من جانبها صرحت الشرطة لموقع العرب وصحيفة كل العرب : " حتى الان لم نتلق التقرير الطبي من ابو كبير للكشف عن اسباب مصرع السيدة نادية برانسي، اذ لا تتوفر معلومات فيما اذا اصيبت المرحومة برصاصه، والتحقيقات لا تزال جارية بما فيها فحص فيما اذا قام شخص باطلاق رصاص في يوم الحادث. حالياً لا نستطيع ان نحدد شيء الا بعد الاطلاع على التقرير الطبي " .

قريب صاحب السيارة قال: " مع الاسف الشديد هنالك من يضرب بعرض الحائط ويقوم باطلاق الرصاص دون ان يعير اي اهتمام للنتائج التي قد تحصل، فلو كان هناك شخص جالس في السيارة